2010/5/20

مقاربة بديلة:
الإصلاح بدءاً من هوامش النظام

عبد الحليم فضل الله

لا يضيع اللبنانيون فرصة إلا ويعلنون فيها انحيازهم إلى فكرة الإصلاح، ولا يترددون في الوقت نفسه عن التمسك بمواقف و ولاءات تمنع تحقيق هذا الغاية. إنها مفارقة أخرى من مفارقات لبنانية كثيرة، لكنها ليست عبثية تماماً، وتتضمن منطقاً لا يمكن تعريضه لإدانة مطلقة، فهناك علاقة محتملة بين الحفاظ على الاستقرار وديمومة الوضع القائم، و هناك أيضاً الخشية المزروعة في الوجدان العام من أن لا يقود الخروج من التوازن الراهن إلى توازن جديد. ويحسن مجتمع السياسة التقليدي استخدام هذه المخاوف، فيحول المؤقت والانتقالي، إلى دائم ومستمر، محكماً إغلاق أبوابه أمام كل ما هو متغير وخلاق ومختلف.

هذا يجيز طرح السؤال التالي: إذا كانت المقاربة الإصلاحية الشاملة التي تتمحور عادة حول مطلب إلغاء المحاصصة الطائفية، أخفقت أو تعثرت، ألا ينبغي استبدالها بأخرى، تبدأ بهوامش النظام وأطرافه اللينة وصولاً إلى نواته الصلبة، وتصرف مزيداً من الجهد للتخفيف من تشابك محاور النظام الثلاث السوسيولوجية والاقتصادية والسياسية.

لن يجدي نفعاً استبدال جمود بجمود، جمود خطاب السلطة بجمود خطاب الإصلاح، فالوقت الذي نخسره ثمين جداً، ونحن ننتظر تحقق الآمال الكبيرة دفعة واحدة. ولا بأس بشيء من التواضع أمام أهداف نعدها صغيرة وجانبية، لكن من شانها خلق بيئة إصلاح مؤاتية. ولنلاحظ هنا أن أي تشريع إصلاحي لم يوضع موضع التطبيق في العقدين المنصرمين (إلا إذا اعتبرنا اعتماد الضريبة على القيمة المضافة عام 2002 إصلاحا!)، كما لم يحسم النقاش بشأن أي من القضايا الاجتماعية– الاقتصادية الموضوعة على طاولة البحث.

علينا أولاً نزع القيود التي تبطئ العملية السياسية وتمنعها من ان تأخذ مداها، حتى لو أدى ذلك في مرحلة ما إلى مزيد من الانقسام، بل ربما كان مطلوباً في بداية طريق الإصلاح إطلاق العنان لآليات التفتيت، للكشف خريطة انتشار الثقافات السياسية المحتجبة تحت ستار تمثيل سياسي منقوص لا يعبر بدقة عن التشرذم السياسي الفعلي. وتستفيد المجموعات الكبرى من ذلك في تضخيم نفوذها، لكنها تخسر بسببه الغطاء الأيديولوجي اللازم لمنحها شرعية سياسية رحبة، تتخطى مستلزمات الدفاع عن الهويات الفرعية وتأطير المشاعر الطائفية والفئوية.

إن وصول التنوع/ التفتت السياسي إلى مداه ليس نهاية المطاف، بل انه البداية نحو إعادة تكوين المجال السياسي وفق اجماعات سياسية متداخلة الألوان ومتقاطعة الانتماءات. ولهذا مردود مزدوج، فالأقليات السياسية التي يتاح لها الانفصال عن إحدى المجموعات الكبرى، ستنجذب إلى أقلية أخرى تشبهها، بينما ستستفيد الطوائف من عوائد التحرر من هاجس الإجماع، الذي يكبت

المضامين السياسية والإيديولوجية التي تحملها، ومن بينها الثقافات السياسية الثلاث التي سجلت حضوراً قوياً بعد الطائف: ثقافة التنمية والنمو والإعمار، ثقافة الإصلاح ومكافحة الفساد، وثقافة المقاومة وتثبيت الدور الإقليمي، لكنها لم تكن فعالة بسبب طغيان سياسات الهوية.

هناك عاملان يحولان دون إطلاق آلية التفتيت والاندماج هذه: من ناحية النظام الانتخابي الأكثري الذي يحرم الثقافات السياسية التي تنطوي عليها الطوائف من التعبير عن نفسها، بينما يتيح النظام النسبي ذلك، ومن ناحية ثانية المركزية الإدارية (المقننة وغير المقننة، الظاهرة والمستترة)، التي تمكن الزعامات التقليدية من الإمساك بزمام مجموعاتها، وتحول السلطة إلى آلة عملاقة لتجميع الموارد وإعادة توزيعها على نحو يخالف غالباً الوظائف الأصلية للدولة.

الهدف الثاني في إطار مقاربة الإصلاح البديلة، هو إعادة بناء طبقة وسطى تعتمد على الإنتاج لا على الريوع، وعلى الموارد المحلية لا على المساعدات الخارجية، بينما تغذت الطبقة الوسطى المحدثة التي نشأت بعد الحرب، على الهبات والمعونات والمضاربات، وعلى المكاسب الريوية والاحتكارية. إعادة البناء هذه لا تتم إلا في ظل شروط عدة، مثل تعديل ميزان الهجرة الذي يحرم البلد من كفاءاته ويمتص عمالته الماهرة، وإعلان حالة طوارئ قطاعية لإنقاذ الصناعة (والزراعة طبعاً) التي فقدت خلال عشر سنوات نصف مساهمتها تقريباً في الناتج المحلي، ناهيك بتنمية كتلة الأجور والرواتب كونها نقطة ارتكاز الطبقات الوسطى في العالم، والتي خسرت بدورها جزءاً لا يستهان به من كعكة المداخيل.

الهدف الثالث في السياق نفسه، هو ترميم واقي الصدمات الاقتصادي/ الاجتماعي تحسباً لموجات الأزمة الآتية. نحن فعلاً في خضم أزمة، هي ليست أزمة سافرة، (حيث لا تدهور في سوق القطع، ولا انهيار في المؤسسات المالية، والحكومة ما زالت قادرة على خدمة ديونها دون تأخير..) لكنها تعبر عن نفسها بطرق أخرى، من خلال: تنامٍ غير مشخص رقمياً في معدلات البطالة، وتفاقمٍ الهجرات، وارتفاعٍ غير مصرح عنه في نسب التضخم، وزيادةٍ في إعداد المقصيين والمهمشين والمستبعدين، وتناقصٍ في أعداد القادرين على الولوج إلى أنظمة الخدمة العامة. هذا ليس شأناً اجتماعياً صرفاً، بل له عواقب كثيرة تتخطى الشرائح المتضررة نفسها. فاتساع رقعة الفقر تقلص مساحة العملية السياسية السليمة، وقد تمتد آثارها السلبية إلى قطاعات أخرى مالية (تناقص قدرة المكلفين على خدمة دين الدولة) ومصرفية (زيادة نسبة الديون الرديئة أو الهالكة). إن زيادة قوة واقي الصدمات يستدعي أيضاً، إلى جانب إتباع سياسات نمو منحازة

إلى الطبقة الوسطى ومحابية للفقراء، دعم موازنات الأسر في القطاعات الثلاث: التأمين الصحي، التعليم والسكن والتي تضغط على صمام الأمان الاجتماعي وتهدد بانفجار وشيك.

هو طريق واحد بمسارات متعددة، بعضها مغلق وبعضها مليء بالحفر والأخاديد العميقة، فلنتبع مسار الإصلاح المفتوح والمتاح، حتى لو لم يكن ذلك الواقع في أقصى اليسار حيث تصل السرعة إلى أقصاها.